

بن قيطه مراد

إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند
الواقعية الجديدة.

هيمن افتراض سعي الدول لتحقيق مكاسب نسبية في العلاقات الدولية على الأعمال النظرية لعدد كبير من الباحثين والدارسين في مجال السياسة الدولية، وقد ناقش عدد من هؤلاء من أمثال: جوزيف غريكو، روبرت جيرفس، روبرت جيلن، ستيفان كراسنر، كنيث والتز ولييسون وغيرهم الدور المثبط الذي تلعبه مسألة المكاسب النسبية في الحد من ظاهرة التعاون ما بين الدول. وبالموازاة مع ذلك، فقد صعدت مجمل التحولات الراهنة من القيمة العلمية لهذا الموضوع خاصة في ظل تراجع الطروحات الليبرالية عموما منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م، وما تمخض عنها من أحداث أبرزها الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وانسحاب إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب من منظمة الأبيك والإتفاقية العبر-أطلسية للتجارة والاستثمار وإتفاقية باريس للمناخ، وهو ما رسخ بحسب الكثيرين إدعاءات المدرسة الواقعية بشأن فكرة المكاسب النسبية ومحدودية الظاهرة التعاونية في عالم السياسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الواقعية، الليبرالية، النظام الدولي، الفوضى الدولية، المكاسب النسبية

Ben Kita Mourad

Relative Gains Issue in International Relations from the New Realistic Perspective

Relative gains assumption in international relations has dominated the theoretical works of a large number of researchers and scholars in the field of international politics. Some of them, such as Joseph Grieco, Robert Jervis, Robert Gilpin, Stephan Krasner, Kenneth Waltz, Lipson and others have discussed the Inhibiting Role played by relative gains in reducing the phenomenon of cooperation between states. The current changes have parrallely increased the scientific value of this subject, especially in the light of the decline of liberal ideas since the outbreak of the global economic crisis in 2008, and the resulting events, notably the British Brexit from the European Union and the withdrawal of the administration of US President Donald Trump from the APEC, Transatlantic Trade and Investment Partnership and the Paris agreement on Climate change. Those events according to many scholars had reinforced the factual claims of the realism school on the idea of relative gains and the limitation of the phenomenon of cooperation in world politics.

Keywords: Realism, liberalism, international system, international anarchy, relative gains.

إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة

Relative Gains Issue in International Relations from the New Realistic Perspective

بن قيطه مراد (*)

أستاذة مساعد "أ"، جامعة باجي مختار ، عنابة – الجزائر-

مقدمة:

طغى على حقل التنظير في العلاقات الدولية ومنذ أكثر من عقدين كاملين الجدل النظري الذي دار بين أنصار الواقعية الجديدة *Neorealist* والليبرالية المؤسسية *Liberal Institutionalism*، على خلفية النقاش الذي برز حول مسألة التعاون الدولي في العلاقات الدولية، إذ يفترض الواقعيون الجدد أن آفاق التعاون ما بين الدول محدودة وهامشية بالنظر لجملة من العوامل التي تحول دون تحقيق هذا التعاون وتعزيزه، بينما ذهب الطرح الليبرالي للتأكيد على إمكانية إنجاز هذا التعاون وتعزيزه بالاعتماد على دور المؤسسات الدولية التي بإمكانها تحفيز الدول على التعاون، والتخفيف من الآثار السلبية المعيقة للفوضى الدولية.

وقد شكلت مسألة المكاسب النسبية والمطلقة محورا لنقاش نظري طويل ومتشعب حول ظاهرة التعاون الدولي ما فتئ حتى توسع ليأخذ حيزاً كبيراً من النقاش الذي كان قائماً بينهما ولا يزال إلى حدّ اليوم. ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن الدول تفضل التعاون كوسيلة بديلة عن الحرب لحل المشاكل التي قد تنشأ في النظام الدولي أو من أجل تحقيق مصالح متبادلة في مجال محدد من مجالات العلاقات الدولية. فإنّ الدول وباعتبارها الفواعل الأكثر تأثيراً في هذا النظام ستبقى منشغلة

بشكل دائم بالمكاسب النسبية عندما تدخل في إطار أي علاقة تعاونية خاصة وأنّ المؤسسات الدولية، وحتى الأكثر تكاملاً منها لم تصل إلى مستوى كاف من الاستقلالية، وتهمين على النظام الدولي.

بناءً على ما تقدم؛ يعتبر مفهوم المكاسب النسبية إحدى أهم الإسهامات الحديثة للواقعية الجديدة، فرداً على افتراض الاتجاه المؤسسي الذي يعتبر أنّ المؤسسات الدولية ستمكن الدول من ترك المزايا قصيرة المدى لصالح مكاسب أكثر للتعاون على المدى الطويل؛ يجادل الواقعيون من أمثال جوزيف غريكو *Joseph Grieco* وستيفن كراسنر *Stefan Krasner* بأنّ فوضوية النظام الدولي تدفع الدول للقلق بشأن هذه المكاسب المطلقة من خلال التعاون، وتبرير ذلك هو أنّ الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها قد تصبح مستقبلاً أقوى، بينما يصبح شركائها أكثر هشاشة.

استناداً إلى هذا الطرح، نصوص التساؤل المركزي التالي: ما هي مرتكزات تصور الواقعية الجديدة حول مسألة المكاسب النسبية في العلاقات الدولية، وكيف تؤثر هذه المسألة على قضية التعاون الدولي من وجهة نظر أنصارها ؟

أولاً: الجدل النظري حول إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية.

برز النقاش حول قضية المكاسب النسبية *relative gains* بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية أساساً نكلافٍ بشأن فهم وتفسير الفوضى الدولية «*International Anarchy*»، وتأثيراتها على تفضيلات الدول، حيث يعتقد الواقعيون الجدد أنّ الليبراليين المؤسسيين بالرغم من تبنيهم لمسألة فوضوية النظام الدولي فإنهم فشلوا في تقدير أهم سماتها، وهي أنّ الدول تستطيع اللجوء إلى استخدام القوة تجاه الدول الأخرى في أي وقت في إطار هذا النظام الذي تغيب فيه سلطة عليا تستطيع ردعها عن ذلك. وبأنّ المشكلة الحقيقية في التعاون لا تكمن في انعدام الثقة بين الدول بقدر ما هي مشكلة تتعلق أساساً بفوضوية النظام الدولي ووجود تهديد وجودي للدول بشكل دائم ومستمر. وهو الأمر الذي يحتم على الدول أن تكون منشغلة وبشكل دائم بشأن المكاسب النسبية التي يمكن أن تحققها الدول الأخرى بصرف النظر عن المكاسب المطلقة التي تحققها أو ترغب في

تحقيقها لذاتها مادامت هناك إمكانية لأنّ تحول الدول تلك المكاسب غير المتناسبة إلى قدرات أمنية تؤثر في الوضع النسبي لقوة الدولة وقدرتها على التأثير السياسي والأمني في النظام الدولي.⁽¹⁾

بينما يجادل الليبراليون من جاب آخر؛ بأنّ المكاسب النسبية يمكن أن تكون مهمة بالنسبة للدول، وأنّه لا يجب التركيز أكثر على هذا الأمر، حيث أنّ الآثار الأمنية للتعاون والمكاسب النسبية قد تكون طفيفة للغاية. وبذلك فإنه إذا كانت المكاسب المطلقة هي الشاغل الأهم للدولة فإن مسألة المكاسب النسبية تصبح ثانوية ولا يصبح لها أهمية إلا في حالة تغييرها للفوائد المطلقة التي تحققها الدولة. ويميل الليبراليون في هذا السياق إلى رؤية هذه الوضعيات والحالات على أنّها قابلة للحلول التعاونية بما في ذلك الحلول المؤسسية.⁽²⁾

على صعيد متصل بما سبق طرحه؛ يشترك الواقعيون والليبراليون في نفس التصور حول مفهوم التعاون «*the concept of cooperation*»، إذ يعرفه روبرت كيوهان Robert Keohane بأنّه عملية ضبط الفاعل لسلوكه الخارجي بما يتوافق مع التفضيلات الحالية أو المتوقعة للآخرين من خلال تنسيق السياسات، وتهدف عملية تنسيق السياسات بين الطرفين إلى تخفيض نتائجها السلبية للطرف الآخر.⁽³⁾ من هذا التعريف يمكن استخلاص أمرين أساسيين هما: ⁽⁴⁾

« أنّ السلوك التعاوني هو سلوك هادف.

« أنّ التعاون يعني تحقيق أو تزويد الفاعل بمكاسب أو مكافآت على سلوكه.

(1) Joseph M. Grieco, "Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal institutionalism", *International Organization*, vol. 3, n°. 42, (Summer 1988): 487.

(2) John C. Mutthms, "Current Gains and Future Outcomes: When Cumulative Relative Gains Matter", *International Security*, Vol. 21, No. 1 (Summer 1996): 116.

(3) Robert J. Franzese and Michael J. Hiscox, "Bargains, Games, and Relative Gains: Positional Concerns and International Cooperation", p 03, *Harvard Center for International Affairs*, Paper #95-4, April, Available at: «<http://www.personal.umich.edu/~franzese/rg15.pdf>».

(4) Helen Milner, "International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses", *World Politics*, Vol. 44, Issue. 03, (April 1992): 467.

إن من بين أهم المسلمات النظرية في أدبيات العلاقات الدولية هو أنّ الدول تلجأ للتعاون فيما بينها من أجل تحقيق مكاسب مطلقة، فبناءً على منطق التفكير الاقتصادي تنصرف الدول بشكل عقلائي لزيادة الفوائد الصافية التي تلتقها من تعاونها مع دول أخرى، ففي كتابه تطور التعاون «*The Evolution Of Cooperation*» يفترض الأستاذ أكسيلرود Axelrod بأنّ الدول كائنات عقلانية تسعى لتعظيم فوائدها وأرباحها في النظام الدولي، وبهذا يكون التعاون هو الإستراتيجية المفضلة خاصة في أوضاع معضلة السجين «*prison dilemma situation*»، لكنه في إطار عالم فوضوي فإن تعظيم المكاسب المطلقة للدول في تلك الوضعيات يكون أكثر تحقّقاً من خلال إتباع إستراتيجية المعاملة بالمثل «*Strategy Of Reciprocity*».⁽¹⁾

ويجادل الواقعيون بشكل عام والبنويون⁽²⁾ بشكل خاص بأنّ انعدام الأمن في ظل الفوضى الدولية⁽³⁾ يقود الدول إلى القلق ليس فقط حول مدى نجاحها في تحقيق مكاسب ذاتية لنفسها (مكاسب مطلقة)، وإنما حول حجم ما تحقّقه من مكاسب بالمقارنة مع مكاسب الدول الأخرى.

وبالتالي فإنّ الدول التي تحقّق مكاسب بشكل غير متناسب «*Disproportionately*» في علاقاتها بدول أخرى قد تحقّق في نظر الواقعيين تفوقاً يهدد مصالحها أو قد يصل إلى حدود تهديد بقائها. ويلخص الأستاذ كنيث والتز kenneth waltz هذا الطرح بالقول: «عندما تواجه دولتان إمكانية للتعاون فيما بينها لتحقيق مكاسب متبادلة، فإنّ الدولة التي تشعر بعدم الأمن ستجد نفسها

(1) Ibid, p. 470.

(2) يستعمل مصطلح الواقعية الجديدة من بعض الكتاب للإشارة إلى النظرية كما عبر عنها والتز، بينما يستعمل مصطلح الواقعية البنوية للإشارة إلى عائلة أوسع من التيارات والنظريات النظامية التي تؤمن في مجملها بأنّ العوامل الدولية أو النظامية فقط من تؤثر على السياسة الدولية وتشكل السلوكيات الخارجية للدول.

(3) تعتبر فكرة الفوضى الدولية مسلبة مركزية للدرستين الواقعية والليبرالية على حدّ سواء، ولا يقصد بها هنا الانظام وإنما يقصد بها في أدبيات العلاقات الدولية غياب سلطة مركزية عليا تستطيع فرض العقاب والثواب على الدول، وتمنع الإستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية أو التهديد بها. وقد أعطي لفكرة الفوضى دوراً مركزياً في تحليل السياسة الدولية، فجمال الكتابات النظرية في تحليلها للواقع الدولي على هذه المسلبة الأساسية. ويؤكد روبرت آرت "Robert Art" وروبرت جيرفيس "Robert Jervis" على سبيل المثال، أنّ الفوضى هي الحقيقة الأساسية في عالم السياسة الدولية، وبالتالي فإنّ أيّ فهم لهذه السياسة يجب يرتكز بشكل أساسي وحاسم على فهم واستيعاب هذه الحقيقة.

مضطرة لأنّ تسأل حول الكيفية التي سيتم تقسيم المكاسب بها، بمعنى «من سيكسب أكثر؟» وليس هل سيكسب كلا منا؟ وبالتالي إذا كان المكسب المتوقع هو أن يقسم، على سبيل المثال، في نسبة من اثنين إلى واحد، فإن إحدى الطرفين قد يستخدم هذا المكسب غير المتناسب لتنفيذ سياسة تهدف إلى إلحاق الضرر أو تدمير الآخر»⁽¹⁾.

ويعرف جوزيف غريكو هذا الموقف بأنه «مشكلة المكاسب النسبية» *«Relative Gains Problem»* للتعاون، حيث أن الدولة سوف تعزف عن الانخراط في هذه العلاقة التعاونية، وستنصل من التزامها بالتعاون مع الدولة الأخرى إذا كان تعتقد أنّ شركائها يحققون أو يحتمل أن يحققوا، مكاسب غير متناسبة نتيجة لمساعدتهم الفردية.⁽²⁾

ثانياً: التصور الواقعي لإشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية.

مستندة على خلفية أنطولوجية تفترض الدولة فاعلاً موضعياً⁽³⁾ وليس ذرياً *«States Are Positional Not Atomistic»*، قدمت الواقعية تحليلاً متشامماً لآفاق التعاون الدولي وقدرة المؤسسات الدولية على تعزيزه، إذ يجادل الواقعيون بأنّ الفوضى تشجع الدول على التنافس والصراع وتجعلها غير راغبة أو مستعدة للتعاون حتى في حالات تقاسمها لمصالح مشتركة. كما تنظر للمؤسسات الدولية بأنّها عاجزة وغير قادرة على التخفيف من آثار هذه الفوضى المقيدة للتعاون وسلوكيات الدول.⁽⁴⁾ بينما تستند مزاعم الليبرالية المؤسسية حول التعاون إلى اعتقادها بأنّ الدول هي فواعل

(1) Kenneth waltz, *Theory of International Politics* (California: Addison-Wesley Publishing Company, 1979), p. 105.

(2) Joseph Grieco, Robert Powell and Duncan Snidal, "The Relative-Gains Problem for International Cooperation", *The American Political Science Review*, Vol. 87, No. 3, (September 1993): 740.

(3) تستند هذا التصور على فكرة أن لكل دولة موقعا نسبيا في بنية النظام الدولي يتحدد أساسا من خلال توزيع القدرات في هذا النظام وبحجم ما تمتلكه الدولة من قدرات وطنية بالمقارنة مع ما تمتلكه الدول الأخرى، وهي بالتالي منشغلة بشكل دائم بتحسين وتعزيز موقعها في هذا النظام عبر تعزيز قدراتها المادية في وجه الدول الأخرى، ويجعل الواقعيون بشكل عام من الموقع النسبي لقوة الدولة المتغير التفسيري المستقل الذي على أساسه تفسر السياسات الخارجية للدول. بينما يرى الليبراليون بأن الدول هي فواعل ذرية "Atomistic" في النظام الدولي تبحث فقط عن تعظيم مكاسبها المطلقة من دون النظر إلى ما تراكمه الدول الأخرى من مكاسب.

(4) Joseph Grieco, *op.cit.*, p. 485.

عقلانية وأمانة تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب المطلقة. من دون المبالاة بالمكاسب التي تحققها الدول الأخرى. كما أنّ عالم الغش الذي يعتبره الليبراليون كأكبر عقبة أمام تحقيق التعاون بإمكان المؤسسات الدولية أن تساعد على التغلب عليه ودفع العمل المشترك بين الدول.⁽¹⁾ في حين يرى الواقعيون أنّ الغش والمكاسب النسبية للدول الأخرى هما أهمّ عائقين يحولان دون تحقيق هذا التعاون.

وتشير فكرة المكاسب النسبية من منظور واقعي إلى تلك الفوائد التي تسعى الدول لتحقيقها أو يتوقع لها ذلك من خلال دخولها في علاقات تعاونية دولة أخرى أو مجموعة من الدول. ولذلك، فإن الدولة التي تشغل بتحقيق المكاسب النسبية ستنزح للتعاون الدولي إذا رأت بأنّ المنافع الناتجة عن هذا الإنفاق ستكون متساوية لجميع الدول الأطراف أو تنسحب منه إذا ساروها شك بأنّ تقسيم هذه الفوائد سوف يكون بشكل غير متكافئ، وبأنّ أحد الأطراف قد يحقق كسبا من الفوائد أكثر منها.⁽²⁾

ويجادل غريكو أنّ الواقعية تستند في طرحها النظري حول قضية التعاون الدولي على خمسة فرضيات أساسية تحكم رؤيتها بشكل عام لعالم العلاقات الدولية، ولننطق تحليلها لقضية التعاون ومحدوديته ما بين الدول ولكل القضايا المرتبطة به، ويمكن إيجاز هذه الفرضيات على النحو التالي⁽³⁾:

« أنّ الدول هي الفواعل الرئيسية في النظام الدولي؛

« تفرض البيئة الدولية عقوبات صارمة وسريعة على الدول إذا فشلت في حماية مصالحها الحيوية أو إذا كانت تسعى لتحقيق أهداف تتجاوز إمكانياتها، ومن ثمّ فإن الدول حساسة لمسألة التكاليف «sensitive to costs» وتتصرف كفواعل وحدوية وعقلانية؛

(1) Ibid., p. 486.

(2) James S. Mosher, "Relative Gains Concerns When the Number of States in the International System Increases", *Journal Of Conflict Resolution*, Vol. 47 No. 5, (October 2003): 647.

(3) Joseph Grieco, *op.cit.*, p. 487.

« أن الفوضى الدولية هي القوة الرئيسية التي تحدد دوافع الدول وأفعالها وسلوكياتها الخارجية؛
 « أن الدول في ظل الفوضى تكون مشغولة وبشكل دائم بالقوة والأمن، وبالتالي فهي على
 إستعداد مستمر للمنافسة والصراع في أي وقت، وكثيرا ما تفشل في تحقيق التعاون حتى
 في قضايا والمصالح المشتركة؛

« أن المؤسسات الدولية تؤثر بشكل محدود وهامشي على آفاق التعاون الدولي.

إذاً وبناء على ما تقدم، يرتكز الطرح الواقعي بشأن مسألة المكاسب النسبية في التعاون الدولي
 على رؤية تفترض أن الدول في إطار الفوضى الدولية تخشى بشكل أساسي على بقائها كفاعل مستقل
 ولا تتعرض للتهديد من قبل الدول الأخرى. وبالتالي فإنها تعيش على هاجس دائم من أن يتحول
 صديق اليوم إلى عدو الغد، وهو ما يلزم الدول بأن تولي اهتماما خاصا لمسألة مكاسب الشركاء في
 أي علاقة تعاونية تدخل في إطارها، الأمر الذي فشل الليبراليون بحسب أنصار الطرح الواقعي في
 فهمه وتقديره حيث أساءوا تقدير حجم المخاطر الناجمة عن هذه الفوضى ما دفعهم لتجاهل مسألة
 المكاسب النسبية واقتراض أن الدول ترغب فقط في تحقيق مكاسب مطلقة.⁽¹⁾

ثالثاً: تأثير متغير المكاسب النسبية في الظاهرة التعاونية.

قبل التطرق لأهم العوامل المتحركة في تغير أهمية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية
 وتداعيات ذلك على أنماط التفاعلات الدولية، يجدر في البداية فهم كيفية تأثير هذه المسألة على
 الظاهرة التعاونية بشكل عام، وهو الأمر الذي خضع لتحليل مستفيض من عدد من الباحثين من
 مختلف الإتجاهات النظرية لا سيما الأستاذ دنكان سنيدل «Duncan Snidal» الذي يعتبر واحدا
 من وجوه الليبرالية المؤسسية الذين جادلوا الطروحات الواقعية. وقرر الأستاذ سنيدل في هذا
 الإطار بأن سعي الدول لتحقيق مكاسب نسبية في العلاقات الدولية يمكن أن يعيق عملية التعاون
 الدولي عبر طريقتين إثنين:

(1) Matthew Mulford and Jeffery Berejikian, "Behavioural Decision Theory and the Gains Debate in International Politics", *Political Studies*, Vol. 50, (2002): 210.

1. الحدّ من نطاق مجالات التعاون والاتفاقات القابلة للتطبيق: لأنّ الدول لا يمكنها أن تقبل تلك الإتفاقيات والمعاهدات التي تمنح فوائد أكثر وبشكل غير متناسب لغيرها من الدول. إن هذا الفهم للمكاسب النسبية لا يمكن تمييزه بوضوح عن المكاسب المطلقة، فالتفاوض المكثف من أحد الطرفين من أجل تحقيق مكاسب مطلقة أكبر قد يؤدي بالطرف الآخر إلى القلق بشأن توزيع المكاسب المشتركة بين الطرفين.⁽¹⁾

2. تغيير حوافز الدول: حينما تصبح المصالح المشتركة الناشئة عن تحقيق مكاسب مطلقة متضاربة بصورة متزايدة من خلال إدخال الأطراف لعامل المقارنة لحجم المكاسب الموزعة، فإنه يحتمل وبشكل كبير أن يتغير طبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف من علاقات تعاونية قائمة على أساس تحقيق مكاسب مطلقة إلى علاقات قائمة أساساً منطلق السعي لتحقيق مكاسب نسبية، وهو ما يحد ويقلل بشكل مؤثر من احتمالات الاستمرار المستقبلي في التعاون بين الأطراف، وعليه فإنه حتى المواقف والوضعيات التعاونية التي تنسم بتناغم نسبي لتفضيلات الدول قد تتحول إلى منطلق اللعبة الصفرية إذا ما كانت للمكاسب النسبية لأحد الطرفين أهمية بالغة في نظره. وحتى إن ظل هنالك مجال للتعاون بينهما فإن الاتفاقيات تكون أقل قابلية للاستمرار لأن الحوافز تحولت باتجاه تحقيق المكاسب النسبية وهو ما يقلل من مصالح الدول في التعاون وقدرتها على إنفاذ تلك الاتفاقيات.⁽²⁾

رابعاً: العوامل المحفزة للدول للتفكير بمنطق المكاسب النسبية.

في حقيقة الأمر؛ لم يقتصر النقاش حول هذا العنصر داخل حدود المدرسة الواقعية بخلاف تياراتها الفكرية، بل شكل محط اهتمام مختلف الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية التي كانت مهتمة بدراسة قضايا التعاون الدولي وعلى رأسها الليبرالية المؤسسية، وقد حاول عدد من الباحثين في هذا السياق تقديم فروض قابلة للاختبار *Testable Hypotheses* هدفت في مجملها لمحاولة حصر

(1) Duncan Snidal, "Relative Gains and the Pattern of International Cooperation", *American Political Science Review*, Vol. 85, Issue.3, (September 1991).

(2) *Ibid*, p. 704.

تلك العوامل أو الشروط التي من شأنها الزيادة أو الخفض من أهمية تركيز الدول على تحقيق المكاسب النسبية في علاقاتها التعاونية، في ظل إلتفاق مبدئي بأن مسألة المكاسب النسبية متغيرة وليست ثابتة. ⁽¹⁾ وقد التقت تلك الجهود النظرية حول ثلاثة فروض أساسية هي: أن أهمية المكاسب النسبية تزيد كلما تعلق الأمر بالخصوم وليس الحلفاء، عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن بدلا عن قضايا الرفاه الاقتصادي، عندما يحدث التوزيع في المكاسب فجوات في ميزان القوى السابق لمرحلة التعاون.

وبناء على الفروض السابقة الذكر يمكن تحديد ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر بشكل حاسم في حفز الدول على التفكير بمنطق المكاسب النسبية من عدمه وهي:

أ. تصور الشريك في إطار العلاقة: يعتبر هذا العامل على غاية كبيرة من الحيوية في التأثير على تفضيلات الدول تجاه المكاسب التي تسعى لتحقيقها في إطار أي علاقة تعاونية، فإذا كان طرفي أحد العلاقة ينظر إلى شريكه كتهديد أو خطر عسكري أو إقتصادي محتمل، فإن قضية المكاسب النسبية تزداد أهمية في تصوره، وعلى النقيض من ذلك إذا كانا طرفي العلاقة لا ينظران لبعضهما على أنهما تهديد محتمل فإن أهمية المكاسب النسبية تقل وتكون فرص التعاون أكبر بينهما. إن أنماط العدواة والصداقة في العلاقات الدولية أمر بالغ الأهمية في التأثير على تفضيلات الدول، فالمسارات التعاونية التي يمكن أن تنشأ بين الأعداء أو الخصوم تكون مهددة أكثر من غيرها بالقشل، بالنظر لزيادة انشغال الخصوم بقضية المكاسب النسبية بينهم واحتمالات تأثيرها على ميزان القوى القائم بينهم. ⁽²⁾

(1) David L. Rousseau, "Relative or Absolute Gains: Beliefs and Behavior in *International Politics*", working paper, University of Pennsylvania, 1 July 1999, p06, available at: « <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.464.1330&rep=rep1&type=pdf> ».

(2) *Ibid.*, p.07.

ب. سياق الموقف التعاوني «ما الذي يتم التعاون بشأنه»: تتغير أيضا أهمية المكاسب النسبية بالنسبة للدول زيادة ونقصانا بتغير طبيعة الموقف التعاوني الذي تتخبط فيه الدول، فحتى وإن لم تتغير طبيعة الخصم في العلاقة فإنه من السهل توقع أن تزداد أهمية المكاسب النسبية في نظر الدول كلما تعلق الأمر بقضايا ومساائل الأمن العسكري أو ما يصطلح عليه بقضايا السياسة العليا «High Politics». إن انشغال صناعات القرار في دولة ما بالمكاسب النسبية تزداد احتماليته إذا تعلق الأمر بالاتفاقات الأمنية والعسكرية المتعلقة بمعاهدات تخفيض الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، أما إذا تعلق الأمر بالقضايا غير الأمنية كقضايا الاقتصاد والتجارة فإن قلق الدول بخصوص هذه المكاسب يكون أكثر اعتدالا.

في مقابل ذلك، تصر كثير من الطروحات النظرية الواقعية على أنه يمكن للدول تحويل المكاسب الاقتصادية والتجارية والمالية إلى مكاسب عسكرية، وهو ما يرفع من احتمالات اختلال ميزان القوى العسكري وتنامي التهديدات العسكرية خاصة ما بين الخصوم. إن التعاون الاقتصادي حتى لو حقق ربحا متزامنا لأطراف العلاقة في فترة زمنية معينة، فإنه على الرغم من ذلك قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب غير متكافئة بينهم، وإن كان هذا التفاوت أقل إشكالا ما بين الحلفاء، فإنه على العكس من ذلك يكون مصدر قلق حاد بين الخصوم والأعداء.⁽¹⁾

ويتسق هذا الطرح مع ما قدمه الأستاذ روبرت باول بأن تفكير الدول بمنطق المكاسب النسبية سيكون حاضرا بشكل دائم مادامت الدول قادرة على تحويل المكاسب وتوظيفها تجاه شركائها، وبالتالي فإن حساسية الدول لمسألة المكاسب النسبية تكون عالية ما دامت هناك إمكانية لتحويل تلك المكاسب ضد الشركاء.⁽²⁾ وتؤكد دراسة موستاندينو في هذا الاتجاه أنه حتى وإن لم تكن لهذه المكاسب الاقتصادية تأثيرات أمنية فإن الدول قد تفكر بذات المنطق في المسائل والقضايا

(1) Charles Lipson, "International Cooperation in Economic and Security Affairs", *World Politics*, Vol. 37, Issue. 01 (October 1984): 12.

(2) John C. Mutthms, "current gains and futur outcomes: When Cumulative Relative Gains Matter", *International Security*, Vol. 21, Issue. 1 (Summer 1996): 119.

الاقتصادية، فمن خلال دراسته لقرار رفض الولايات المتحدة بيع طائرات «FSX» لليابان تبين له أنه بالرغم من دعم بيروقراطيات الأجهزة الأمنية والعسكرية الأمريكية لقرار الصفقة فإن صناع القرار في أمريكا فكروا بمنطق المكاسب النسبية، حيث خشيت الولايات المتحدة من الآثار الاقتصادية المحتملة على بيعها لهذه التكنولوجيا على مستقبل صناعة الطيران في الولايات المتحدة أكثر من خشيتها على الجوانب الأمنية الصرفة.⁽¹⁾

ج. تأثير معتقدات صناع القرار: يعبر هذا العامل عن مدى تقارب تصورات ووجهات نظر القادة وصناع القرار لطبيعة البيئة الدولية، فكما كانت هذه الرؤى قريبة للتصور الواقعي حول فكرة الفوضى الدولية، فإن صناع القرار في ظل غياب سلطة دولية قادرة على منع وقوع الحرب أو التهديد بها في ظل عدم القدرة على التنبؤ بنوايا الدول الأخرى ستزيد لديهم احتمالات القلق بشأن المكاسب النسبية لدولهم. وهو ما يقلص بشكل كبير من فرص وآفاق التعاون الدولي⁽²⁾. إن القادة الذين يملكون وجهات واقعية عن البيئة والنظام الدولي يكونون في الغالب أكثر ميلا من غيرهم لتمثل البيئة الدولية على أنها بيئة مكاسب نسبية «Relative Gains Environment» وبالتالي فإنهم يكونون أكثر حساسية من غيرهم لمسألة المكاسب في العلاقات التعاونية التي قد تدخلها دولهم.

في السياق ذاته، قُدمت فرضيات أخرى حول أهمية عامل أطراف العلاقة التعاونية، وكذا قدرة الدول على تحويل المكاسب إلى قدرات عسكرية وأمنية. كما أنه وبسبب الغش وعدم القدرة على معاقبة الآخرين بسبب غياب سلطة مركزية عليا في النظام الدولي فإن الطريقة المثلى لتحقيق مكاسب مطلقة للدولة تكون عبر نهج العين بالعين (Tit-For-Tat) للتحفيز على التعاون المتبادل. وبحسب الأستاذين أكسيلرود وكيوهان والباحثين الذي قدموا أفكارهم في مؤلف التعاون في ظل الفوضى، فإن نزوع الدول لتبني سلوكيات تعاونية يكون أكثر احتمالا حينما تتبع الدول إستراتيجية المعاملة بالمثل، لأنهم يدركون أن هنالك إمكانية لمعاقبتهم في حالة التخلي عن التعاون والمكافئة في حالة إستمرارهم في هذا السلوك. أما بالنسبة لمنظري نظريات الألعاب Game Theories فإن توقع

(1) Ibid, p120.

(2) David L. Rousseau, op, cit, p08.

العقاب وتكرار العلاقة التعاونية عاملان حاسمان أيضاً. ففي وضعيات مأزق السجين يمكن للتعاون أن يحدث إذا شعر أحد الطرفين أن هناك إمكانية لمعاقبته من خلال التكرار. بمعنى إعادة تكرار العلاقة التعاونية في نفس المجال أو في مجالات أخرى.⁽¹⁾

ويفند غريكو الإدعاء الليبرالي بأن الدول تسعى لتحقيق مكاسب مطلقة في العلاقات الدولية حيث يحتاج بأن الدول تسعى في نفس الوقت لتحقيق مكاسب نسبية لأن الدول دائماً ما تقوم بمقارنة مكاسبها المطلقة مع المكاسب المطلقة للدول الأخرى، وبالتالي يصبح التعاون أمراً صعب التحقق حتى وإن كانت الدولتان تسعيان لتحقيق مكاسب مطلقة لأن أي دولة لا تقبل بأن تكون مكاسبها المطلقة أقل من مكاسب الدولة الأخرى.⁽²⁾

خامساً: محدودية الظاهرة التعاونية عند الواقعية الجديدة.

استناداً إلى افتراضها بأن الدول كائنات مهووسة بتحقيق المكاسب النسبية في عالم العلاقات، يقر أنصار المدرسة الواقعية وخاصة الواقعية الجديدة بأن التعاون هو الاستثناء في العلاقات الدولية وليس الأصل. وتطرح الواقعية الجديدة سلة من الأسباب التي تشكل في الأساس جوهر إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية، والعوامل المعيقة والمثبطة لتحقيق التعاون وتعزيزه على صعيد دولي ويمكن إيجازها في العناصر التالية:

أ. المخاوف بشأن الغش *Fears about cheating*

تعتبر مسألة إمكانية الغش في عالم العلاقات الدولية من بين أهم الإشكالات والعقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق التعاون ما بين الدول، وتحول دون استمرار الدول في أية عمليات تعاونية على المدى الطويل. ويستند الطرح النظري الواقعي في مجمله في تفسيره للعلاقات الدولية على هذا العامل الذي يجعل البيئة الدولية مليئة بعدم الثقة والخوف من الآخر. إن الغش باعتباره خرقاً

(1) Helen Milner, "International Theories of Cooperation Among Nations: Strengths and Weaknesses", *World Politics*, Vol. 44, Issue 03, (April 1992): 470

(2) *Ibid*, p. 471.

للعهود والالتزامات يعبر في جوهره عن عدم إذعان خفي ورغبة الدولة في التنصل من الاتفاقات والترتيبات التعاونية التي قد تجمعها مع دولة أخرى.⁽¹⁾

في سياق هذا الطرح يكون منطق تفكير الدول في وضعيات محددة كما هو الحال في وضعية معضلة السجين في نظريات الألعاب على النحو التالي: يجد طرفي اللعبة نفسيهما في حال دخولهما في علاقة تعاونية في مواجهة خيارين اثنين؛ إما التعاون أو الغش.⁽²⁾ قد يؤدي انشغال أحد الطرفين بتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب إلى ميله لغش الطرف الثاني فيما يتوقع في ذات الوقت من الطرف الآخر إتباع إستراتيجية تعاونية.⁽³⁾ وبهذا المنطق في التفكير سيحاول كل طرف في هذه العلاقة غش الطرف الآخر وهو الأمر الذي يجعل الدول بشكل عام تتراجع في أحيان كثيرة عن ترتيبات تعاونية معينة خوفا من الغش وحصول الطرف الآخر على مكاسب أكبر منه في ظل غياب سلطة تستطيع إلزام الأطراف وإنزال العقاب على مثل هذه الأفعال والسلوكيات.

إنّ ميل الدول إلى تقدير التكاليف والفوائد المباشرة للإجراءات الفردية يهيئها لغش بعضها البعض، ولذا قد يؤدي الخوف من الغش إلى إيجاد ترتيبات تعاونية بين الدول تجسد «الحد الأدنى من المصالح المشتركة» بينهما والتي تعزز أساسا الوضع القائم لتوزيع القدرات بينهما، وبالتالي تفضل الدول في هذا الإطار أنماط التعاون المؤقت وغير المكلف على الأنماط الأخرى الأكثر استدامة وتكلفة⁽⁴⁾، وهو ما يزيد من احتمالات عدم الامتثال أو الإذعان النابعة أساسا من انشغال الدول بتحقيق المكاسب النسبية.

(1) Arabinda Acharya, *Targeting Terrorist Financing: International Cooperation and New Regimes* (Contemporary Terrorism Studies, Routledge, 1st edition, 2012), p. 92.

(2) Joseph M. Grieco, "Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model", *The Journal of Politics*, Vol. 50, No. 3, (August 1988): 603.

(3) Jeffrey Berejekian, "The Gains Debate: Framing State Choice", *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997): 793-794.

(4) Arabinda Acharya, *op.cit*, p. 92.

ب. المعاملة بالمثل والفجوة في المكاسب:

نتوقع الدول حينما تدخل في علاقات تعاونية مع دول أخرى بشكل دائم أن تؤدي المساعي التعاونية التي تخضع فيها إلى تحقيق مكاسب متوازنة «*balance gains*» أو متساوية ومنصفة «*Equitable*». وفي هذا الصدد فإن تصور الدول وصانعي القرار لما هو متوازن ومنصف أمر على قدر كبير من الأهمية في تحقيق أو عرقلة التعاون الدولي. ففي إطار التصور الواقعي لعالم العلاقات الدولية، تتمثل الدول التوازن أو الإنصاف في المكاسب على أنه ذلك التوزيع للمنافع الذي يحفظ بشكل تقريبي حالة التوزيع السابق للقدرات قبل المرحلة التعاونية *pre-cooperation* «*balances of capabilities*»، وهو الأمر الذي أكدّه الأستاذ جوزيف غريكو بالقول: «إنه في عالم العلاقات الدولية لا توجد دولة بإمكانها أن تقبل تقديم مزايا سياسية لدولة أخرى دون أن تتوقع منها الحصول على مزايا نسبية في المقابل»،⁽¹⁾ وبالتالي فإن المعاملة بالمثل «*Reciprocity*» بهذا المعنى في جوهرها تعبر عن فكرة التكافؤ أو التناسب في التنازلات التي تقدمها الدولة في مقابل توقعها لتعويضات من الدولة الأخرى، الأمر الذي جعل غريكو يعتقد بأن فشل ترتيبات التعاون ما بين الدول في تحقيق تقاسم متوازن للمكاسب والتكاليف تُنشأ خلافات وأزمات بين الشركاء وتعجل بفشل المسار التعاوني بينهما.⁽²⁾

في حين يجادل الليبراليون المؤسستين حول قدرة المؤسسات الدولية على تحقيق التعاون وتعزيزه من خلال الدور الذي تلعبه في معالجة المشاكل الناتجة عن احتمالات الغش والانشقاق، وإنفاذ الاتفاقات والترتيبات التعاونية بشكل متبادل. كما أن المؤسسات الدولية تلعب دوراً هاماً في مسألة تقديم المعلومات والحرص على الشفافية لأطراف العلاقة التعاونية، والتخفيف من مساحة عدم اليقين المرتبطة بنوايا الأطراف، حيث يساهم توفير المعلومات على تحسين فهم الدول لمواقف وإجراءات وتدابير بعضها البعض خاصة ما تعلق منها بالغش وإنفاذ الاتفاقات المتبادلة، وهو الأمر

(1) Joseph Grieco, *op.cit.*, p. 489.

(2) Arabinda Acharya, *op.cit.*, pp. 93-94.

الذي من شأنه تقليل حالة عدم اليقين عند الدولة وتقليص خوفها من تنصل دول أخرى من أي اتفاق تعاوني.⁽¹⁾

ويدافع الليبراليون المؤسستين من جانب آخر عن الدور الإيجابي الذي تلعبه المؤسسات الدولية فيما يتعلق بمسألة عدم التكافؤ في المكاسب التي تحققها الدول والمعاملة بالمثل، إذ يمكنها فرض المعاملة بالمثل على الأطراف المتعانة من خلال إيقاع العقوبات وتكرار التعاون «*Sanctions And Iteration*».⁽²⁾ إذ يتعزز السلوك التعاوني للدولة من خلال المعاملة بالمثل وشعورها بإمكانية معاقبتها في حالة إخلالها بالتزاماتها وكذا المكافأة على التعاون والاستمرارية، ويكون اشتراك المؤسسات في الإجراءات العقابية وثيقاً بشكل خاص بمستويات عالية من التعاون بين الدول.

إنّ استخدام العقوبات لتحفيز التعاون بين الدول كان فعالاً في ظروف كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية، ومن الأمثلة على ذلك العقوبات التي فرضتها الجماعة الأوربية على بعض أعضائها التي تعاونت مع دولة الأرجنتين على خلفية حرب الفوكلاند عام 1981م. وكذا العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1718 على المؤسسات والدول التي تتعاون مع كوريا الشمالية على خلفية اقدام هذه الأخيرة على إجراء تجارب نووية، وقد شملت هذه العقوبات حظر على تصدير الموارد والأجهزة العسكرية والتكنولوجية، والسلع الكيماوية، فضلاً عن تجريد الأصول والأرصدة المالية لكوريا الشمالية، وهو الأمر ذاته الذي تكرر مع إيران على خلفية برنامجها النووي.⁽³⁾

(1) Arabinda Acharya, *op.cit.*, p. 92.

(2) Helen Milner, *op.cit.*, p.470.

(3) Arabinda Acharya, *op.cit.*, p.92.

الخاتمة:

استناداً إلى ما تمّ مناقشته في هذا المقال؛ يظهر بشكل واضح متانة الطرح الواقعي حول مسألة المكاسب النسبية وتأثيرها في محدودية الظاهرة التعاونية، ولعل ما أعطى هذا الطرح قوة تحليلية هو مجمل ما تستند عليه الواقعية بشكل عام من مرتكزات فكرية ونظرية صلبة نابعة من واقع البيئة الدولية. وتشكل مسألة الفوضى في هذا الإطار المرتكز الأهم الذي يستمد منه التحليل الواقعي قوته التفسيرية، وهو ذات المرتكز الذي شكّل منطلقاً نظرياً تقاسمه عدد كبير من منظري التعاون الدولي أمثال روبرت كيوهان Robert Keohane وكنيث أوي Kenneth Oye وغيرهم في تحليلهم لظاهرة التعاون الدولي.

وبالرغم من أن الفرضيات التي قدمتها الواقعية الجديدة حول مسألة المكاسب النسبية في علاقتها بظاهرة التعاون الدولي مهمة ومفيدة، فإنها تظل غير مكتملة من ناحية أنها لا تعالج طبيعة المكاسب النسبية التي من الممكن أن تكون أكثر أهمية من غيرها في نظر الدول، أو تلك المكاسب التي يمكن لها أن تعظم من المكاسب المطلقة للدولة وتزيد من رفاهها الاقتصادي، في ظل تركيز واضح على الآثار الأمنية التي يمكن أن تترتب عن تلك المكاسب.

على صعيد عملي؛ أظهرت الأحداث والتطورات الدولية الراهنة بأنّ الدول لازالت تُغلب مصالحها الوطنية وفق منطق المكاسب النسبية بالرغم من التقدم المحرز في مجال التكامل الاقتصادي، وتنامي وتيرة الاعتماد المتبادل بشكل غير مسبوق. فبالرغم مما روجت له وبشّرت به الطروحات النظرية الليبرالية الجديدة منذ بداية التسعينات بدخول العالم في مرحلة جديدة تتناغم فيها مصالح الدول ويُحدّ فيها من آثار الفوضى الدولية، فإنّ الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت عام 2008م أعادت إحياء الطرح الواقعي مجدداً، حيث أثبتت إفرازاتها صحة مقولات الواقعيين وصلابة طرحهم النظري في تحليل الواقع الدولي بشكل عام.

إنّ عمق هذه الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يعيشها عالمنا اليوم، أسست لظهور حالة من الاستقطاب الإستراتيجي الدولي وزادت من وتيرة التنافس الأمني بين القوى الكبرى، وهي عوامل ستزيد من هوس الدول بفكرة المكاسب النسبية والحدّ من ظاهرة التعاون الدولي، الأمر الذي تجسد في السياسات الأخيرة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعودة النزعات الحمائية، والتيارات اليمينية المتطرفة في أوروبا.



